

غادر وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود محمد الدوسري، البلاد أمس الثلاثاء على رأس وفد أمني في زيارة رسمية للجمهورية التركية تستغرق عدة أيام، وكان في وداع الفريق الدوسري على أرض مطار الكويت الدولي عدد من القيادات الأمنية.

بخصوص «عجز عهد الطوابع البريدية»

بوشهري: إحالة قياديين إلى «مكافحة الفساد»

كتب فايز الزعل



د. جنان بوشهري

أعلنت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون الخدمات العامة د. جنان بوشهري عن إحالة واقعة وجود عجز في عهدة الطوابع البريدية في أرشيف الوزارة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، لافتة إلى أن الوزارة أجرت تحقيقاً ادرياً تبين على اثره وجود شبهة جريمة اعتداء على المال العام.

وقالت بوشهري في بيان صحافي أمس إن بعد انتهاء الجرد السنوي في قسم أرشيف طوابع قطاع البريد تبين وجود عجز في عهدة الطوابع ومن بينها طوابع نادرة وقيمة، لافتة إلى أن عهد الطوابع تعد بمنزلة العهد المالية، التي جانب القيمة المعنوية التراثية للطوابع القديمة التي لا تقدر بثمن والتي

توثق تاريخ الكويت في مختلف المراحل الزمنية. وأوضح د. بوشهري أن البلاغ المقدم إلى هيئة مكافحة الفساد تضمن إحالة قياديين وموظفين حاليين وسابقين مسؤولين عن عهدة الطوابع البريدية للتحقيق معهم في الواقعة، مشددة على أن الوزارة لن تتوانى عن إحالة أي قيادي أو موظف إلى جهات التحقيق وذلك للحفاظ على المال العام واسترداد حقوق الدولة ومحاسبة المتسببين. وأكدت بوشهري أن مواجهة الفساد وأسبابه أولوية حكومية، وفي ظل توجيهات سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لمواجهة مظاهر الفساد والحفاظ على خزينة الدولة ومحاسبة كل من يتسبب في المساس بالأموال العامة، لافتة إلى أن الوزارة ماضية في محاسبة كل من يتسبب في التجاوز على القوانين مهما كان منصبه.

«المحاسبة» يستضيف ملتقى التدقيق المبني على المخاطر

وأوضحت الهويدي أن المحاور الرئيسية للملتقى الذي يشارك فيه عدد من أجهزة الرقابة العليا الأوروبية مثل مكتب التدقيق الوطني لجمهورية كوسوفو والمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات البولندي إلى جانب بعض الجهات المحلية تتضمن موضوع مخاطر العمل المؤسسي إلى جانب المحور الخاص بالبيانات الضخمة. يذكر أن الجهازيين الكويتي والألماني أبرما عام 2017 اتفاقية تعاون بينهما لتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين في مختلف المجالات خاصة مجالي تطوير التدقيق العام وتوسيع أفق ومجالات التعاون المهني والتقني بين الجهازين.

أكد ديوان المحاسبة أمس الثلاثاء أن الملتقى العلمي الأول الذي سيستضيفه خلال الفترة بين 9 إلى 11 أبريل المقبل بالتعاون مع جهاز التدقيق الأعلى بالبنانبا يهدف إلى الوقوف على آخر المستجدات العالمية حول التدقيق المبني على المخاطر. وقالت عضو الفريق الفني للملتقى وعضو أول في المكتب الفني لقطاع الرقابة على الجهات المستقلة بالديوان إيمان الهويدي في بيان صحافي إن الملتقى يهدف إلى تفعيل بنود الاتفاقية التي أبرمها الجهازان العام الماضي بشأن تطوير التعاون المهني والتقني بين الطرفين فضلا عن تبادل المعلومات والخبرات لتحسين منهجية التدقيق.

«الصيادين»: تعاني من القرارات غير المدروسة

المحلية، طبقا لوعود وزير التجارة، مؤكدا أن اتحاد الصيادين حريص على الصالح العام. وشدد الصويان على أهمية تحقيق جميع مطالب الصيادين العالقة، والتي من شأنها أن تطور قطاع الصيد وترتقي بالمهنة، أملا من الجهات المعنية اتخاذ القرار وإعلان بدء موسم صيد البربان القادم في موعده بالمياه الدولية والأقليمية أسوة بالدول المجاورة وعدم ترك الصيادين الكويتيين حائرين بهذا الشكل، موضحا أن البربان هو اقتصاد وطني من حق الصياد الكويتي أسوة بالدول المجاورة. واستعرض الصويان بعض إنجازات الاتحاد، مشيرا إلى قرار لجنة الخدمات بمجلس الوزراء بتأجيل إغلاق نغعه الشمال حتى توفير البديل المناسب، مشددا على ضرورة الاستعجال بتنفيذ توصية مجلس الوزراء بإخراج جميع القطع البحرية غير المرخصة للصيد من نغعه الشمال ونجاح الاتحاد بتنظيف نغعه الشمال يوميا من قبل عمال وطراد الاتحاد، هذا بالإضافة إلى تعديل قرار صيد الكنعن ليكون موحدا مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأكد أن الاتحاد لازل يبذل جهودا كبيرة مع الجهات المعنية للغاية 180 مخالفة تم تحريرها من قبل الهيئة العامة للبيئة دون أي سبب للنجات وطرايد الصيد التي كانت متوقفة في نغعه الشمال بتاريخ 1/2/2017 وأغلب الصيادين كانوا خارج البلاد بعد انتهاء موسم صيد البربان في 1/2017.

مهنة الصيد التي أصبحت طارده للبعض. وذكر أن اتحاد الصيادين بناء على طلب الجهات المعنية قدم تقريرين شاملين عن رؤية الاتحاد لمخزون البربان والأسماك بالمياه الإقليمية الكويتية ومواسمها ومدى وفرتها وشهد الصويان على ضرورة أن تتواءم القرارات الكويتية مع قرارات الدول المجاورة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حتى لا يتم هضم حق الصياد والمستهلك الكويتي لحساب صيادي الدول المجاورة، فنحن في بحر مفتوح ولو لم نأخذ حصتنا من البربان والثروة السمكية سيأخذها صيادو الدول المجاورة، ونشترى منتجنا بعد دخوله بلدنا من الآخرين على شكل مستورد. وقال إن الاتحاد مازال يسعى لتحقيق جميع مطالب الصيادين وقد تقدم بالعديد من الكتب لتنفيذ قرية الصيادين التي تم ازلتها في عشرين منذ ما يزيد عن 18 عاما، منتقدا تأخر بعض الجهات المعنية في تنفيذها وتأجيله المستمر، لكن الاتحاد سيسعى لتنفيذ هذا المشروع الهام للنهوض بقطاع الصيد. وثمن الصويان جهود نائب المدير العام لقطاع الثروة السمكية مطالبا بالمزيد من الجهود لخدمة هذا القطاع الحيوي وتقديم الدعم الكامل للمنتج المحلي الذي يوفر الأمن الغذائي المحبب لسكان الكويت، منوها بأهمية نقل سوق الأسماك المستوردة من شرق في موعده نهاية مارس إلى موقعه الجديد في الري ونحّن نأمل بعدم تمديد بقائه في شرق المخصص للأسماك

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك ظاهر الصويان أن الاتحاد هو الممثل الوحيد لجموع الصيادين والمسؤول المباشر عن توفير الأمن الغذائي من البربان والأسماك المحلية للمستهلكين بالأسواق وأنه يسعى دائما لتحقيق طموحات وتطلعات جموع الصيادين العاملين في مهنة الصيد، مشيرا إلى التعاون الهادف والبناء بين الاتحاد والجهات الحكومية المعنية بقطاع الصيد والذي يجب أن يستمر لخدمة بلدنا الكويت وللصالح العام. وهنا الصويان الشيخ محمد اليوسف على توليه منصب مدير عام الهيئة العامة للزراعة، أملا إزالة جميع التحديات التي تواجه الصيادين في عهده. وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت إصدار عدد من القرارات التي تم قطع الصيد ومنها ما يخص مواسم الصيد والبعض منها جاء إيجابيا وتحققا لمطالب الصيادين ومنها ما جاء سلبيا وظالما وما دراسة مثل تعليق موعد صيد البربان بالمياه الإقليمية الكويتية حتى إشعار آخر، موضحا أنه ورغم الاجتماعات بالجهات الحكومية المعنية بقطاع الصيد وتقدمنا بتقارير متكاملة من قبل الاتحاد توضع الؤرة في إنتاج البربان لمدة الأربع سنوات الماضية حيث بلغ مصيد البربان بالموسم السابق حوالي 2385 طنا إلا أن هناك تضارا من قبل بعض المسؤولين على الحاق الضرر المباشر بالصيادين الكويتيين والقضاء على

الجيش: رماية بالذخيرة الحية اليوم



أعلنت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بالجيش للمواطنين والمقيمين من مرئادي البحر من هواة الصيد والتنزه، عن قيام القوة البحرية بتنفيذ رماية تدريبية بالذخيرة الحية، وذلك اليوم من الساعة السابعة صباحا حتى السادسة مساءً في ميدان الرماية البحري والمنشأ إليه على مسافة 16,5 ميل بحري شرقي رأس الجليعة امتداداً لجزيرة قاروه، وبمسافة 6 أميال بحرية شرقي رأس الزور امتداداً إلى جزيرة أم المرادم مهيبة بجميع المواطنين والمقيمين من مرئادي البحر، عدم الاقتراب من المنطقة المذكورة خلال الفترة المعلنة، حرصاً منها على سلامة الجميع.

خلال حلقة نقاشية أقامتها جمعية المحامين العنزي: قانون حماية البيئة يطبق على الجميع.. ولا استثناءات



العنزي والمطر والحبيدان خلال الحلقة النقاشية (تصوير: علاء البوريني)

المطر: الوضع البيئي

مريب.. والتلوث ليست

له حدود جغرافية

الحبيدان: تأثيرات

التلوث دائمة.. والمشكلة

ليست في القانون بل

في سلوك الأفراد

كتب محمد عبد الحفيظ

مؤكد أهمية تغيير الثقافة المجتمعية وحماية أفراد المجتمع من العقوبات المنصوص عليها في القانون. ومن جانبه أكد عضو مجلس الأمة السابق الأكاديمي د. حمد المطر وجود مشاكل بيئية حقيقية تتعلق بمشاكل الهواء والماء وتلوث التربة ومشاكل الصرف الصحي ومشاكل الغزو البيئية، ناهيك عن عدم وجود رقابة بيئية على المصانع وغير ذلك. وأضاف أنه منذ 13 عاما وحتى الآن ثاني منشآت الصحف لتؤكد وجود كم هائل من التلوث دون وجود جدوى حقيقية من القائمين على هذا الأمر للحد من التلوث، لافتا إلى وجود القوانين الخاصة بالمتعددين على البيئة الكويتية ولكن من يعاقب؟ مؤكدا ذاته أن تلوث البيئة هو مسؤولية الجميع دون استثناء.

أكد نائب المدير العام للشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة م. محمد العنزي أن قانون حماية البيئة أسهم في حل الكثير من قضايا البيئة التي أصبحت ضرورة ملحة بعد أن تجاوزت تأثيراتها على صحة الإنسان، مشيرا إلى أهمية القانون رقم 99 لسنة 2015 إذ ضمنه من خلال تعديلات تشريعية في تنظيم القضايا البيئية في البلاد وإعادة توزيع الاختصاصات بين جهات الدولة العامة والخاصة وكذلك الأفراد وفق المادة الثانية من القانون. وأضاف في كلمته خلال الحلقة النقاشية التي أقامتها لجنة الدفاع عن حماية البيئة في جمعية المحامين الكويتية بعنوان «إيجابيات وسلبيات والية تطبيق قانون البيئة» مساء أمس الأول بمقر الجمعية أن القانون جاء بـ 9 أبواب ويتضمن 181 مادة ضمن قضايا بيئية حيوية تأتي جميعها في إطار المحافظة على البيئة وتوعية المجتمع بضرورة الالتزام بها.

وبيّن المطر أن الواقع البيئي الكويتي مريب، محذرا من خطورة استمرار الأوضاع البيئية الحالية دون معالجة جذرية، لاسيما أن التلوث ليس له حدود جغرافية، فما يحدث بالصين وروسيا والبحرين وغيرها من الدول يؤثر علينا بالكويت، لافتا إلى أن المشاكل البيئية محددة ومعروفة المصدر ولكن لا يوجد لها حلول نتيجة غياب العمل الحقيقي لذلك. ودعا إلى زيادة التوعية في القضايا البيئية من جهة والاهتمام بإيجاد كوادر بيئية من جهة أخرى، مطالبا بتفعيل الضبطية القضائية من خلال فرض عقوبات ملموسة على الجهات المخالفة لإجراءات البيئة من خلال التنسيق بين الهيئة العامة للبيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة. وبدوره قال مستشار لجنة الدفاع عن حماية البيئة المحامي د. سعود الحبيدان إن العالم شهد حوادث كبيرة ومتعددة أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات نتيجة انتشار التلوث البيئي الخطيرة، مستذكرا حادث بوبال في الهند عام 1984 الذي أدى إلى وفاة 15000 شخص خلال 3 سنوات، ولأول مرة في التاريخ تتغير الجينات إلى الآن بسبب انفجار مصنع مبيدات. وأوضح أن دول العالم الكبرى لا تنشأ مصانع كيميائية بدولها، وصدرت ذلك إلى دول العالم الثالث، لعلها بأن التلوث البيئي له تأثيرات دائمة وليست مرحلية، منوها إلى أنه وبعد الثورة الصناعية كانت هناك زيادة كبيرة في المصانع مع غياب الوعي البيئي ومدى خطورته.

وأشار العنزي إلى أن الباب السابع من القانون يختص بتوصيف العقوبات المستحقة على الجرائم البيئية بأنواعها، مبينا أن العقوبات تصل إلى الإعدام والحبس المؤبد بالإضافة إلى الغرامة التي قد تصل إلى ملايين الدنانير على كل من يؤثر على مكونات البيئة. وبيّن أن القانون تتضمن العديد من المواد لحماية البيئة البحرية، ولم يقتصر الأمر على تطبيق القانون بل أيضا سمح بالقيام بإجراءات لوقف الضرر، لافتا في الوقت ذاته إلى وجود تنسيق مباشر للحلول دون صرف أي ملوثات، ولكن هناك مشكلات بيئية قائمة تنتج تراكمت لـ 50 سنة مضت والحلول لم تأتي سريعا، لذلك قمنا بالتشديد على بعض مؤسسات الدولة بوضع برامج زمنية ملزمة لوقف هذه الأضرار. وأوضح العنزي أن قانون حماية البيئة يتم تطبيقه على الجميع وبمسطرة واحدة، والدليل أنه تم رفع قضايا على وزارات ومؤسسات عامة وخاصة وأفراد حتى وصلت إلى أكثر من 1600 قضية حتى الآن، مشيرا إلى أهمية صعوبة تغيير الثقافة المجتمعية، فاليوم نواجه ردة فعل عنيفة ومقدرة من المجتمع في الكويت لكل من يخالف قانون حماية البيئة مثل التدخين على سبيل المثال،



شبكة تقيت



يتقدم

المهندس وائل يوسف المطوع

رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب بالكلية التطبيقية
بخالص الشكر والتقدير إلى

الشيخ / ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

لرعايته وحضوره حفل الرابطة السنوي

«وقفة وفاء 2018»

والشكر موصول إلى

السيد / فهد عبدالرحمن المعجل

الرئيس الفخري لرابطة أعضاء هيئة التدريب بالكلية التطبيقية

وإلى كل من ساهم في نجاح هذا الحفل، سائلين المولى عز وجل أن يعيننا على خدمة أهل الكويت وجميع العاملين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأن يحفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه

النهار

الأخبار

الرعاة